الفصل الثالث

منهج الصحابة في تدوين وتوثيق السنة النبوية متنا وسندا

٣٤٩

تمهيد: التعريف بالإسناد والسند والمسند والمتن:

للعلماء في التفريق بين الإسناد والسند والمسند والمتن أقوال متعددة أذكرها كما يلي:

*** الإسناد:**

قيل هو: رفع الحديث إلى قائله.[1] وقيل هو: إخبار أو حكاية عن طريق المتن.[2] وقيل هو: سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن.[3] وقيل الإسناد مصدر من قولك: أسندتُ الحديث إلى قائله إذا رفعته إليه بذكر ناقله.[4]

ويتبين من ذلك أن الإسناد هو العماد الذي يبني عليه أمر التصحيح والتضعيف، والمقصود بالإسناد من خلال ما سبق هو سلسلة الرواة من آخر راو

---

(١) محمد جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث، ص٢٠٢.

- علي حشيش: المدخل إلى علوم الحديث ص٢٨.

- سعد المرصفي: المستشرقون والسنة، ص٤٣، ط/ مؤسسة الريان بيروت، لبنان، سنة ١٩٩٤م.

- عصام أحمد البشير: أصول منهج النقد عند أهل الحديث، ص٥٧.

- إكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص٤٤، ط/ مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، سنة ١٩٩٤م.

(٢) على عبد الحليم محمود: التعريف بسنة الرسول أو علم الحديث دراية، ص٤٥،.

- أمين القضاة: مدرسة الحديث في البصرة، ص٤٦١.

- أبو اليقظان عطية الجبورى: مباحث في تدوين السنة المطهرة، ص٦٧، ط/ دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

(٣) علي حشيش: المدخل إلى علوم الحديث، ص٢٨.

- سعد المرصفي: المستشرقون والسنة، ص٤٣.

(٤) محمد لطفي الصباغ: الحديث النبوي، ص١٢٧، ط/ المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، سنة ١٩٩٧م.

إلى منتهاه وهو الرسول (ﷺ)، ووضع الإسناد للتثبت والتأكد من صحة نسبة الحديث إلى رسول الله (ﷺ).

* السند:-

قيل هو: سلسلة أسماء الرواة الذين نقلوا هذا الحديث بالتسلسل واحداً عن واحد.[1] وقيل السند هو: الدعامة، فقولك فلان سند لفلان: أي دعامته، أو فلان أسند فلانًا إذا أقام صلبه، ودعمه مخافة سقوطه، ومنه أستند إلى الحائط إذا جعله متكأ، ولعل من هذا كانت أسانيد الحديث قوائمه أو ركائزه التي يعتمد عليها.[2] ويقال للسند (الطريق) لأنه يوصل إلى المقصود هنا وهو الحديث، وقد يقال للطريق (وجه) تقول: هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه.[3]

والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد.[4] وبذلك يتبين مدي تقارب مفهوم السند والإسناد.

* المسند:

قيل هو: الكتاب الذي جُمِعَ فيه ما أسنده الصحابة أى رَوَوْه، فهو اسم مفعول.[5] وقيل يُطلَق ويراد به الإسناد، فيكون مصدرًا كمسند الشهاب، ومسند

---

(١) محمد لطفي الصباغ: الحديث النبوي، ص١٢٧.

(٢) الصديق بشير نصر: ضوابط الرواية عند المحدثين، ص٥٨، ط/ كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الجماهيرية العظمي، سنة ١٩٩٢م.

(٣) محمد لطفي الصباغ: الحديث النبوي، ص١٢٨.

(٤) محمد جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث، ص٢٠٢.
- علي حشيش: المدخل إلى علوم الحديث، ص٢٨.
- محمد لطفي الصباغ: الحديث النبوي، ص١٢٧.
- الصديق بشير نصر: ضوابط الرواية عند المحدثين، ص٥٩.

(٥) محمد جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث، ص٢٠٢.

الفردوس، أي أسانيد أحاديثهما.[1]

* **المتن:**

قيل: المتن هو ما انتهي إليه غاية السند من الكلام.[2] وقيل: هو نص الحديث المروي.[3] وقيل هو: ألفاظ الحديث التي تتقوَّم بها المعاني.[4]

فمتن الحديث النبوي هو كل ما صدر عن الرسول (ﷺ) من أقواله وأفعاله وتقريراته، وقد نقلها الصحابة رضي الله عنهم إلى من بعدهم.

أولاً: منهج الصحابة (رضي الله عنهم) في توثيق السنة النبوية متنًا:

لقد استخدم الصحابة منهجا متميزًا في توثيق السنة النبوية، وذلك للوصول إلى صحة المتن، فسلكوا من أجل ذلك عدة وسائل وطرق أوجزها على النحو التالي:

١- عَرْض الصحابة الحديث على القرآن.

كان من منهج الصحابة في توثيق الحديث النبوي الشريف من حيث المتن، عرضه على نصوص القرآن الكريم، فقد أنكر بعضها الصحابة لأنها في رأيهم تخالف كتاب الله عز وجل.[5]

وذلك لأن كتاب الله هو الأصل الأول في التشريع، نلجأ إليه عند الاختلاف، فلا يُقبل ما خالفه من الأحاديث.

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٠٢.

(٢) على حشيش: المدخل إلى علوم الحديث، ص٢٩.

(٣) محمد لطفي الصباغ: الحديث النبوي، ص١٢٦.

(٤) محمد جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث، ص٢٠٢.

(٥) محمد أحمد: السنة النبوية في القرن الأول الهجري، ص٣٦، ط/ دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، سنة ١٤١٢هـ.

- رفعت فوزي: توثيق السنة في القرن الثاني الهجري، ص٣٨.

ويرى حمـزة النعيمي أن "القرآن الكريم والسنة الصحيحـة هما من عند الله، ولا يمكن أن يختلفا أو يتناقضا وعلـى هذا فيكون التناقض ناشئًا عن سبب آخر هو:

١- خطأ الناقل أو نسيانه.

٢- عدم النقل الكامل للمسموع.

٣- عدم فهم المراد من لفظ النبي (ﷺ)."[١]

مما جعل بعض الصحـابة يردون بعض الأحاديث لاعتقـادهم أنها تخالف نصوص آيات من القرآن الكريم.

ويرى عصام البشير أن "رد الصحابي للحديـث أو توقفه فيه لظنه مخالفته للقرآن قد تـكون من موارد الاجتهاد الذي لا يـسلم فيه . . فيحـتمل أن يكون اجتهاده صحـيحًا، ويحتمل أن يكون هناك وجه للجمع خـفي عليه فقضى برد الحديث"."[٢]

وفيما يلي بعض النماذج على ذلك.

أخرج مسلم في صحيحه عن أبي إسحاق قال: كنتُ مع الأسود ابن يزيدَ جالسًا في المسجد الأعظم يريد مسجد الكوفة ومعنا الشعبي، فحدث الشعبي بحديث فاطمـة بنت قيسٍ، أن رسول الله (ﷺ) لم يجعل لها سـكني ولا نفقة ثم أخذ الأسود كفًا من حصى فحـصبه به فقال: ويلك! تُحدِّث بمثل هذا، قال عُمَرُ: لا نترك كـتاب الله وسُنَّة نبيِّنا (ﷺ) لقول امرأة، لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت لها السكني والنفـقة (وتلا الآية) قال الله عز وجل: ﴿**لا تُخْرِجُوهُنَّ**

---

(١) حمزة أبو الفتح النعيمي: المنهج العلمي للتعامل مع السنة النبوية، ص٩٢، ط/ دار النفائس، الأردن، سنة ١٩٩٩م.

(٢) عصام أحمـد البشير: أصول منهج النقد عند أهل الحـديث، ص٥١، ط/ مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، سنة ١٩٨٩م.

مِنْ بُيُوتِهِنَّ ولا يَخْرُجْنَ إلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾.[1]

فقد استخدم عمر رضي الله عنه هذا المقياس في التوثيق للسنة النبوية بعرض الحديث على القرآن الكريم.

ويرى عصام البشير: "أن هذه المعارضة التي رآها عمر ليست موضع تسليم عند الصحابة ومن بعدهم، فإن هذه الآية إما أن تكون خاصة بالرجعية كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ فلا تعارض حينئذ لأن الحديث في البائن"[2] والذي يعنينا هنا هو استخدام الصحابة رضي الله عنهم لتوثيق السنة النبوية هذا المقياس من مقاييس توثيق المتن.

وأخرج البخاري في صحيحه: لما أصيب عمر بن الخطاب. جاء صهيب يقول: وا أخاه أو وا صاحباه فقال عمر: ألم تعلم، أو لم تسمع أن رسول الله (ﷺ) يقول: "**إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه**"[3] قال ابن عباس: فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة: فقالت يرحم الله عمر. والله ما حدَّث رسول الله (ﷺ) إنّ الله ليُعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله (ﷺ) قالَ" "**إن الله ليزيدُ الكافرَ عذابًا ببكاءِ أهله عليه**" **وقالت حسبكم القرآن "ولا تزر وازرةٌ وزر أخرى**".[4]

فاستدلال عائشة -رضي الله عنها- على خطأ الحديث بمعارضته للقرآن دليل آخر على استعمال الصحابة رضي الله عنهم جميعًا لهذا المقياس، وهذا

---

(١) مسلم: الصحيح: (كتاب الطلاق، باب المطلقة البائن لا نفقة لها، رقم ٣٧١٠).

(٢) عصام البشير: أصول منهج النقد عن أهل الحديث، ص٥٢.

(٣) البخاري: الصحيح: (كتاب الجنائز: باب قول النبى (ﷺ) يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته. رقم ١٢٨٧).

(٤) البخاري: الصحيح: (كتاب الجنائز، باب قول النبي (ﷺ)، يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته، رقم ١٢٨٨).

المنهج في توثيق السنة النبوية.

٢- عَرْضَ الصحابة الحديث على الحديث.

وكان من منهج الصحابة رضي الله عنهم في توثيق السنة النبوية عرض الحديث على الحديث، ومن ذلك.

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: دخلت على عائشة فقلت: يا أماه: إن جابر بن عبد الله يقول: "الماءُ من الماء" فقلت: أخطأ، جابر أعلم مني برسول الله (ﷺ)؟ يقول: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل". أيوجب الرجم ولا يوجب الغسل؟"[1]

فقد عارضت عائشة -رضي الله عنها- رواية جابر بما حفظته من سنة رسول الله (ﷺ) في إيجاب الغسل ممن جامع ولم ينزل، وذلك بناءً على ما بينته ووثقته لمتن حديث آخر.

وأخرج البخاري في صحيحه من طريق نافع قال: قيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "**من تبع جنازة فله قيراط من الأجر**" فقال ابن عمر: "أكثر علينا أبو هريرة" فبعث إلى عائشة فسألها فصدَّقت أبا هريرة وقالت: "سمعتُ رسول الله (ﷺ) يقُولُهُ"، فقال ابن عمر: "لقد فرطنا في قراريط كثيرة"[2]

وهكذا استوثق ابن عمر من أم المؤمنين عن حديث أبي هريرة لأن أمهات المؤمنين أعلم الصحابة بأحوال رسول الله (ﷺ).

وكما تم نفي التعارض بين السنة الصحيحة والقرآن الكريم، أيضًا أنفي وجود تعارض حقيقي بين السنة الصحيحة.

---

(١) الزركشي: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، ص١٢٨، ط/ المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، سنة ١٩٨٥م.

(٢) البخاري: الصحيح: (كتاب الجنائز: باب فضل اتباع الجنائز: رقم ١٣٢٣، ١٣٢٤).

يقول الخطيب البغدادي: "وكل خبرين علم أن النبي (ﷺ) تكلم بهما فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين، لأن معني التعارض بين الخبرين أن يكون موجب أحدهما منافيًا لموجب الآخر، وذلك يبطل التكليف إن كان أمراً ونهيًا وإباحةً وحظرًا، أو يوجب كون أحدهما صدقًا والآخر كذبًا إن كانا خبرين، والنبي (ﷺ) منزّه عن ذلك أجمع ومعصوم منه باتفاق الأمة، وكلُ مثبت للنبوة، وإذا ثبتت هذه الجملة وجب أن يحمل النفي والإثبات على أنهما في زمانين، أو فريقين، أو على شخصين، أو على صفتين مختلفتين، هذا ما لابد منه . . "[1]

وقد يكون ذلك التناقض والتضارب عائداً إلى أسباب أخرى منها. وقوع خطأ في النقل، أو روايته بالمعني، وتوالي ذلك من الرواة حتى بعد عن النص الحقيقي الذي نطق به الرسول (ﷺ)، وغير ذلك.

٣- عَرْضَ الصحابة الحديث على القياس.

ومن الوسائل التي استخدمها الصحابة رضي الله عنهم في توثيق السنة النبوية، التأكد لصحة متن الحديث، عرْضُ الحديث على القياس، ومن نماذج ذلك.

عن عمرو بن عمير عن أبي هريرة أن رسول الله (ﷺ) قال: "**من غسّل الميت فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ**"[2]

فاستخدمت عائشة رضى الله عنها القياس، وقالت "أو نجس موتي

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص٤٣٣.

(٢) أبو داود: السنن: (كتاب الجنائز: باب في الغسل من غسل الميت، رقم ٣١٦١).
- ابن ماجة: السنن: (كتاب الجنائز: باب ما جاء في غسل الميت، رقم ١٤٦٣).
- الترمذي: الجامع: (كتاب الجنائز: باب ما جاء في الغسل من غسل الميت، رقم ٩٩٣).

المسلمين؟ وما على رجل لو حمل عودًا "[1]

وأيضا استخدم ابن عباس رضي الله عنه القياس على هذا الحديث فقال: "لا يلزمنا الوضوء في حمل عيدان يابسة"[2]

فقد أنكر ابن عباس الحديث قياسًا على غير الجسد الميت مما يحمل فلا ينقض الوضوء.

ومن النماذج أيضًا: عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ﷺ): "**الوضوء مما مست النار، ولو من ثور أقط**[3]". [4]

فرد ابن عباس هذا الحديث بالقياس قائلاً لأبي هريرة: "يا أبا هريرة أنتوضأ من الدهن؟: أنتوضأ من الحميم؟[5]". [6]

فقد استخدم ابن عباس رضي الله عنه القياس بأن الدهن داخل في معظم المأكولات التي تمسها النار وكذلك الماء الذي مسته النار وصار حارًا.

٤- عَرْضَ الصحابة الحديث على أقوالهم وأفعالهم.

ومن الضوابط والوسائل والمعايير التي استخدمها الصحابة رضي الله عنهم لتوثيق السنة النبوية والتأكد من صحة متن الحديث، أنهم كانوا يعرضون الحديث الشريف على أقوالهم وأفعالهم، وخاصة على زوجات الرسول (ﷺ) لعلمهنّ

---

(١) الزركشي: الإجابة، ص١١١.

- جيهان رفعت فوزي: السيدة عائشة وتوثيقها للسنة، ص١٠٠، ط/ مكتبة الخانجي، سنة ٢٠٠١م.

(٢) محمد أحمد: السنة النبوية، ص٣٧.

(٣) ثور أقط: هو اللبن المجفف المستحجر.

(٤) الترمذي: الجامع، (كتاب الطهارة: باب ما جاء في الوضوء مما غيرت النار، رقم ٧٩).

(٥) الحميم: الماء الحار بالنار.

(٦) رفعت فوزي: توثيق السنة في القرن الثاني الهجري، ص٤٠.

خاصة فيما يتعلق بالأمور الجنسية لأنهنّ أكثر علمًا بسنة رسول الله (ﷺ). ولأن الصحابة إذا كانوا يقولون بخلافه فهذا دليل على أنه لم يصدر من الرسول (ﷺ)، أو هو قد نُسخ. ومن أمثلة ذلك: قال عبيد بن رفاعة الأنصاري: (كنا في مجلس فيه زيد بن ثابت، فتذاكروا الغسل من الإنزال، فقال زيد: ما على أحدكم إذا جامع فلم ينزل إلا أن يغسل فرجه، ويتوضأ وضوءه للصلاة"، فقام رجل من أهل المجلس، فأتي عمر، فأخبره بذلك، فقال عمر للرجل: "اذهب أنت بنفسك، فأتني به، حتى تكون أنت الشاهد عليه"، فذهب فجاءه به، وعند عمر ناس من أصحاب رسول الله (ﷺ)، منهم على بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، فقال له عمر: أي عُديّ نفسه تفتي الناس بهذا ؟!" فقال زيد: "أما والله ما ابتدعته، ولكن سمعته من أعمامي رفاعة بن رافع، ومن أبي أيوب الأنصاري" فقال عمر لمن عنده: من أصحاب رسول الله (ﷺ): "ما تقولون" ؟ فاختلفوا عليه فقال عمر: "يا عباد الله قد اختلفتم، وأنتم أهل بدر الأخيار" فقال له على: "فأرسل إلى أزواج النبي (ﷺ)، فإنه إن كان شيء من ذلك ظهرت عليه "فأرسل إلى حفصة، فسألها، فقالت: "لا علم لي بذلك" ثم أرسل إلى عائشة، فقالت: "إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل". فقال عمر عند ذلك: "لا أعلم أحدًا فعله، ثم لم يغتسل إلا جعلته نكالاً"[1].

وهكذا الصحابة رضي الله عنهم كانوا يوثقون الحديث الشريف بعرضه على الصحابة الذين يطبقون ما يعلمون عن سنة الرسول (ﷺ) وذلك للوصول إلى صحة المتن.

٥- النظر في رواية الحديث باللفظ والمعنى.

لا يخفي على أحد مدى حرص الصحابة رضي الله عنهم على التثبت في قبول الحديث وروايته، فهل كان الصحابة رضي الله عنهم عند توثيقهم للسنة النبوية وصولاً إلى صحة المتن يتقيدون بلفظ الحديث دون زيادة أو نقصان، ولا

(١) الزركشي: الإجابة، ص٦٨-٦٩.

تغيير أو تبديل، أم كانوا يروونه بالمعنى بألفاظ من عندهم ؟

فقد ورد عن بعض الصحابة من يتقيد برواية الحديث باللفظ دون زيادة أو نقصان. وورد عن بعضهم من يجوز الرواية بالمعنى وذلك على النحو التالي.

أولاً: ما جاء في رواية الحديث باللفظ.

ذهب القائلين بهذا القول إلى التشديد، فلم يجيزوا تقديم حرف على حرف، ولا تقديم كلمة على كلمة، ولا زيادة حرف أو حذفه ولا إبدال حرف بآخر، ولا تثقيل خفيف ولا تخفيف ثقيل، ولا رفع منصوب ولا نصب مجرور أو مرفوع، ولو لم يتغير المعنى في ذلك كله. وقد بين ذلك كله الخطيب البغدادي.[1]

وقد ذهب أصحاب هذا القول كثير من الصحابة (رضي الله عنهم) مثل:

١) أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب (ت ٢٣ هـ).

عن أبي مجلز قال: قال: عمر بن الخطاب رضي الله عنه. "من سمع حديثًا فحدث به كما سمع فقد سلم"[2].

٢) أبو هريرة (ت ٥٧ هـ).

عن بشير بن نهيك قال: كنت أكتب عند أبي هريرة ما سمعت منه، فإذا أردت أن أفارقه جئت بالكتاب فقرأته عليه، فقلت: أليس هذا ما سمعته منك. قال نعم"[3].

٣) عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت ٧٣ هـ).

عن محمد بن على قال "كان ابن عمر إذا سمع الحديث لم يزد فيه ولم

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص١٧١، وما بعدها.

(٢) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص١٧٢.

(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ج١، ص٨٧.

ينقص منه ولم يجاوزه ولم يقصر عنه"[1]

وغير هؤلاء من الصحابة الكثير ممن ذهبوا إلى التقيد برواية الحديث بلفظه دون زيادة أو نقصان أو تبديل أو تقديم.

* أدلة القائلين برواية الحديث باللفظ من الصحابة.

لقد اعتمد القائلون بهذا الرأي من الصحابة على عدة أدلة:

١- أخرج البخاري في صحيحه عن البراء بن عازب قال: قال النبي (ﷺ): "إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قُل: اللهم أسلمت وجهي إليك وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك رغبةً ورهبةً إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت، فإن مُتَّ من ليلتك، فأنت على الفطرة، واجعلهنَّ آخر ما تتكلم به" قال: فرددتها على النبي (ﷺ) فلمَّا بلغتُ: "اللهمَّ آمنت بكتابك الذي أنزلت" قلتُ: ورسولك، قال: "لا، ونبيك الذي أرسلت"[2].

فقد أنكر الرسول (ﷺ) على البراء بن عازب تبديله كلمة "الرسول" مكان "النبي" في الحديث مما يدل على وجوب رواية الحديث بلفظه دون تغيير أو زيادة ونقصان عندهم.

٢- عن ابن مسعود: قال: قال رسول الله (ﷺ) "نضر الله امرءاً سمع منا شيئًا فبلغه كما سمع فربَّ مبلَّغ أوعى من سامع"[3].

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص١٧١.

(٢) البخاري: الصحيح: (كتابك الوضوء: باب فضل من بات على الوضوء، رقم ٢٤٧).

(٣) الترمذي: الجامع: (كتاب العلم: باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، رقم ٢٦٥٧).

- الخطيب البغدادي: الكتابة في علم الرواية ص ١٧٣

ففي قول النبي (ﷺ) "كما سمعه" إشارة إلي أنه لا يجوز تبديل وتغيير ولا زيادة وحذف.

٣- أخرج البخاري في صحيحه عن سلمة بن الأكوع قال: سمعت النبي (ﷺ) يقول: "من يَقُل عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار"[١].

فمن قام بتبديل لفظ مكان لفظ يخاف عليه من أن يشمله الوعيد في الحديث الشريف، لأنه قد عزا للنبي (ﷺ) لفظًا لم يقله.

ثانيًا: ما جاء في رواية الحديث بالمعنى.

ومعنى رواية الحديث بالمعنى: هو أن يعمد الراوي إلى تأدية معاني الحديث بألفاظ من عنده. وذلك كأن يغيب عنه عند روايته للحديث لفظه، مع استحضاره لمعناه، فيعبر عن المعنى بألفاظ تؤديه.[٢]

وقد ذهب إلى هذا القول كثير من الصحابة رضي الله عنهم، إذا قُطع بأن اللفظ الذي يروي به يؤدي المعنى الذي سمعه. ومن هؤلاء.

١) عائشة بنت ابي بكر الصديق (ت ٥٧ هـ)

عن عروة قال: قالت لي عائشة رضى الله عنها: "يا بُنيَّ بلغني أنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه. فقلت لها: أسمعه منك على شيء ثم أعود فأسمعه على غيره. فقالت. هل تسمع في المعنى خلافًا ؟ قلت لا. قالت: لا بأس بذلك"[٣].

٢) حذيفة بن اليمان (ت ٣٦ هـ)

عن جابر بن عبد الله قال: قال حذيفةُ: "إنا قوم عَرَب نورد الحديث

(١) البخاري: الصحيح: (كتاب العلم: باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ١٠٨).

(٢) عبد الرزَّاق الشايجي، والسيد محمد نوح: مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى، ص٦، ط/ دار بن حزم، بيروت، لبنان، سنة ١٩٩٨م.

(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص٢٠٥.

فنقدِّم ونؤخر"[1].

٣) أبو سعيد الخدري، سعد بن مالك بن سنان (ت ٦٣هـ)

عن أبي نضرة المنذر بن مالك قال: قلت لأبي سعيد الخدرى رضي الله عنه: "إنك تحدثنا عن رسول الله (ﷺ) حديثًا عجبًا، وإنا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص" قال: "أردتم أن تجعلوه قرآنًا، لا، لا، ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن رسول الله (ﷺ)"[2].

وبذلك يتبين أن من الصحابة من يجيز الرواية للحديث الشريف بالمعنى.

* أدلة القائلين برواية الحديث بالمعنى من الصحابة

١- عن عبد الله بن مسعود قال: "سأل رجل النبي (ﷺ) فقال يا رسول الله! إنك تحدثنا حديثًا لا نقدر أن نسوقه كما سمعناه. فقال **إذا أصاب أحدكم المعنى فليحدث**"[3].

مما يدل عل جواز رواية الحديث بالمعنى بشرط ألا يخرج اللفظ عن المعنى الذي قيل فيه الحديث.

٢- عن عبد الله بن سليمان بن أُكيمة الليثي عن أبيه عن جده قال: "قلنا لرسول الله (ﷺ): بأبينا أنت وأمنا يا رسول الله، إنا لنسمع الحديث فلا نقدر على تأديته كما سمعناه. قال: **إذا لم تحلوا حرامًا ولم تحرموا حلالاً فلا بأس**" فذكر ذلك للحسن فقال: لولا هذا ما حدثنا"[4].

٣- عن خالد بن دُرَيْك عن رجل من أصحاب النبي (ﷺ) قال: قال رسول الله (ﷺ): **من تقول عليّ ما لم أقل فليتبوأ بين عيني جهنم مقعدًا**، قيل يا

(١) محمد جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث، ص٢٢٣.

(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، ج١، ص٧٧-٧٨.

(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص٢٠٠.

(٤) محمد جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث، ص٢٢٢.

رسول الله وهل لها عينان ؟ قال ألم تسمع إلى قول الله عز وجل: ﴿ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ فأمسك القوم أن يسألوه، فأنكر ذلك من شأنهم وقال ما لكم لا تسألوني؟ قالوا: يا رسول الله سمعناك تقول: "من تقول على ما لم أقل فليتبوأ بين عيني جهنم مقعدًا"، ونحن لا نحفظ الحديث كما سمعناه، نقدم حرفًا ونؤخر حرفًا ونزيد حرفًا وننقص حرفًا، قال ليس ذلك، أردت إنما قلت مَنْ تقول عليّ ما لم أقل يريد عيبي وشين الإسلام أو شيني وعيب الإسلام[1].

ومن هنا يتبين جواز رواية الحديث بالمعنى بشرط ألا يتغير المعنى الذي وضع أصلاً وبدايةً وبشرط أن لا يحل حرامًا أو يحرم حلالاً.

*** أسباب اختلاف الرواة من الصحابة في ألفاظ الحديث**

تتعدد الأسباب وتختلف وأهمها ما يلي:

١- تعدد مجالس الرسول (ﷺ) وكثرتها فقد يتناول موضوعًا واحدًا في مناسبات مختلفة، ويجيب السائلين بما يتناسب مع مداركهم.

٢- قد يَستفتي الرسول (ﷺ) أكثر من واحد في واقعة واحدة، فيفتي كلَّ واحد بألفاظ مختلفة، وعبارات متفاوتة، تؤدي الغاية المقصودة.

٣- أن يكون الحديث طويلاً نوعًا ما، فيضعف الراوي عن حفظ اللفظ بنصه، فيؤديه بالمعنى.[2]

٦- الكتابة بالسنة بعضهم إلى بعض.

ومما استخدمه الصحابة رضي الله عنهم من وسائل في تدوين السنة وتوثيقها، الكتابة بالسنة بعضهم إلى بعض، وذلك عندما تفرق الصحابة رضي

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص ٢٠٠.

(٢) عبد الرزاق الشايجي، والسيد نوح: مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى، ص٧.

الله عنهم في الأمصار المختلفة ولم يكن بإمكان الكثير منهم الرحلة لسماع الحديث من إخوانهم من الصحابة. ومن ذلك.

١) أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ورَّاد كاتب المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: كتب معاوية إلى المغيرة بن شعبة: اكتُب إليَّ بشيء سمعته من رسول الله (ﷺ) يقول في دُبُر صلاته فكتب إليه: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول في دُبُر صلاته إذا قضاها: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملكُ وله الحمدُ، بيده الخير، وهو على كل شئ قدير، اللهم لا مانع لما أعطيتَ، ولا مُعْطِي لما منعتَ، ولا ينفع ذا الجَدِّ منك الجدُّ"[1].

٢) أخرج مسلم في صحيحه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: كتبتُ إلى جابر بن سمرة مع غُلامي نافِع: أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله (ﷺ) يومَ جمعة، عشيَّة رُجم الأسلميُّ، فقال: "لا يزال الدِّينُ قائمًا حتىَّ تقوم الساعة، أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كُلُّهم من قريش" وسمعته يقولُ: "عُصَيْبَةٌ من المسلمين يفتتحون البيت الأبيض، بيت كسري أو آل كسري". وسمعته يقولُ: "إنّ بين يدي الساعة كذابين فاحذروهم". وسمعته يقولُ: "إذا أعطي الله تعالى أحدَكُمْ خيراً فليبدأ بنفسه وأهل بيته" وسمعته يقولُ: "أنا الفرطُ على الحوضِ"[2]

٣) وأخرج البخاري في صحيحه عن سالم أبي النضر مولي عمر بن عبيد

---

(١) البخاري: الصحيح: (كتاب الأذان: باب الذكر بعد الصلاة، رقم ٨٤٤).

- مسلم: الصحيح: (كتاب المساجد: باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته رقم/ ٥٩٣).

(٢) مسلم: الصحيح: (كتاب الإمارة: باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش،رقم ٤٧١١).

الله وكان كاتبهُ قال: كتب إليه عبد الله بن أبي أوفي رضى الله عنهما: أن رسول الله (ﷺ) قال: "**وأعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف**"[1].

هذه الأحاديث وغيرها تبين أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكتبون بالسنة بعضهم إلى بعض مما ساعد على توثيق السنة النبوية متنًا.

٧- تدوين الحديث في صحف وتناقلها بين الشيوخ والتلاميذ.

ومن أهم الوسائل التي استخدمها الصحابة رضي الله عنهم في توثيق وتدوين السنة النبوية أنهم كتبوا سنة الرسول (ﷺ) في حياته وبعد وفاته. وقد ذكرتُ أربعين صحيفة في الفصل السابق تناقلها الصحابة فيما بينهم، وبين الشيوخ والتلاميذ، وقد أوضحت بعضها تفصيلاً وبعضها إجمالاً.

وهذه الصحف في مجملها تثبت أن الصحابة رضي الله عنهم قد جمعوا السنة النبوية كتابة وتدوينًا وتوثيقًا.

وفي تناقل الصحابة رضي الله عنهم لهذه الصحف فيما بينهم وبين الشيوخ والتلاميذ، قد وثقوا بذلك المتن أشد وأعظم توثيق، ولأنهم النبع الصافي الذي أوجده الرسول (ﷺ)، وملازمتهم الشديدة للرسول مكنتهم رضي الله عنهم من الوصول إلى صحة المتن.

٨- حَثُّ الصحابة تلاميذَهم على كتابة السنة.

وكان من حرص الصحابة رضي الله عنهم على توثيق السنة النبوية وذلك للوصول إلى صحة المتن، أنهم كانوا يحثون ويأمرون تلاميذهم وأولادهم وإخوانهم على تقييد السنة النبوية، ومن أمثلة ذلك:

١) عن النضر وموسى ابنا انس بن مالك عن أبيهما أنس، أنه أمرهما بكتابة الحديث والآثار عن رسول الله (ﷺ) وتعلمها، وقال أنس: "كنا لا نعد علم من لم يكتب علمه علمًا"[2].

---

(١) البخاري: الصحيح: (كتاب الجهاد: باب الجنة تحت بارقة السيوف، رقم ٢٨١٨).

(٢) الخطيب البغدادي: تقييد العلم، ص٩٨.

٢) عن عبد الله بن أنس بن مالك أن أنسًا كان يقول لهم: "يا بني قيدوا العلم بالكتاب"[١].

٣) عن عبد الملك بن سفيان عن عمه أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: "قيد العلم الكتاب"[٢].

٤) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: "خير ما قُيِّد به العلم الكتاب"[٣].

إلى غير ذلك مما ورد عن الصحابة في حث تلاميذهم وأولادهم على تقييد السنة النبوية، لأن في ذلك صيانة وحفظًا لمتنها من أعداء الإسلام.

٩- مذاكرة بعضهم السنة النبوية مع البعض.

ومن الوسائل والضوابط التي استخدمها الصحابة رضي الله عنهم في توثيق السنة النبوية للوصول إلى صحة المتن، أنهم كانوا يذاكرون السنة النبوية معًا، وقد وردت آثار كثير عن الصحابة تبين ذلك ومنها:

١- روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: "تزاوروا وتذاكروا الحديث فإنكم إن لم تفعلوا يدرس علمُكم"[٤].

٢- روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: "كنا نكون عند النبي (ﷺ) فنسمع منه الحديث فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه"[٥].

٣- روي عن عون بن عبد الله بن عتبة أنه قال:

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، ج١، ص٨٧.

(٣) الخطيب البغدادي: تقييد العلم، ص٩٣.

(٤) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، ج١، ص١٢٢.

(٥) الخطيب البغدادي: الشهاب اللامع بتهذيب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج١، ص٢٣٦.

لقد أتينا أم الدرداء، فتحدثنا عندها، فقلنا: أمللناك يا أم الدرداء، فقالت: "ما أمللتموني، لقد طلبت العبادة في كل شيء، فما وجدت شيئًا أشفي لنفسي من مذاكرة العلم، أو قالت: من مذاكرة الفقه"(١).

٤- وروي عن عطاء قال: قال ابن عباس: "إذا سمعتم منَّا شيئًا فتذاكروه بينكم"(٢).

وهذه الروايات عن الصحابة تثبت أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتذاكرون ويتدارسون السنة النبوية، وإذا لم يجد الصحابي مَنْ يذاكر معه من الصحابة، أدام ذكر الحديث مع نفسه، مما يساعد على توثيق السنة النبوية في عصرهم -رضى الله عنهم جميعًا-.

ثانيا: منهج الصحابة(رضي الله عنهم) في توثيق السنة النبوية سندًا:

كان للصحابة رضي الله عنهم في توثيق السنة النبوية سندًا منهج فريدًا وأسلوبًا رشيدًا بتوفيق من -الله تعالى-.

فهم أحيانًا يستخدمون المقارنة والمعارضة، وأحيانًا يطلبون توثيق الرواية مثل وصف حالة النبي (ﷺ) عند إلقاء الحديث، والمكان، وعدد مرات السماع، وأحيانًا يطلبون إعادة الحديث مع وجود فاصل زمني، وأحيانًا يمحصون الرواة، وأحيانًا يرجعون إلى المصدر الأول، وأحيانًا يتأكدون ويتثبتون في الأداء، وفي ظروف أخرى يرجعون إلى مصدر غائب، وأحيانًا يطلبون الإقرار أو المواجهة، وفي أوقات يرتحلون من بلد إلى بلد طلبًا للعلو في الإسناد، إلى جانب وسائل كثيرة استخدمها الصحابة رضي الله عنهم بغية الوصول إلى صحة الإسناد. وهذه الوسائل هي:

١) المقارنة والمعارضة.

فقد استخدم الصحابة رضي الله عنهم وهذه الوسيلة لتوثيق السند. وأول

(١) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، ج١، ص١٢٤.

(٢) الخطيب البغدادي: شرف أصحاب الحديث، ص٩٥.

من استخدم هذا المبدأ أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

روي الترمذى في جامعه عن قبيصةَ بن ذؤيب قال: "جاءت الجدَّةُ أمُّ الأُمِّ أو أمُّ الأب إلى أبي بكر: فقالت: إن ابن ابني أو ابن ابنتي مات، وقد أُخبرتُ أنَّ لي في الكتاب حقًّا، فقال أبو بكر: ما أجدُ لكِ في الكتاب من حق، وما سمعت من رسول الله (ﷺ)، قضى لك بشيء. وَسَأسألُ الناسَ، فشهدَ المغيرةُ بن شعبةَ أن رسول الله (ﷺ) أعطاها السدس، قال ومن سمع ذلك معك؟ قال: محمد بن مَسْلَمَة. قال: فأعطاها السّدُس."[1]

فقد استخدم أبو بكر الصديق رضي الله عنه مبدأ المقارنة والمعارضة مع المغيرة بن شعبة، ليس تكذيبًا له، وإنما ليكون مبدأ لغيره خوفًا على السنة من أعدائها، وتوثيقًا لها.

وهذا المبدأ استخدمه عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فقد أخرج مسلم في صحيحه عن المسور بن مخزمة قال: استشار عمر بن الخطاب الناس في ملاَصِ المرأَة، فقال المغيرةُ بن شعبةَ: شهدتُ النبي (ﷺ) قضى فيه بغرة: عبد أوأمة، قال: فقال عمر: ائتني بمن يشهد مَعَكَ. قال: فشهد له محمَّدُ بن مسلمةَ".[2]

وأيضًا توقف عبد الله بن عمر -رضى الله عنهما- عن قبول حديث أبي هريرة تطبيقًا لمبدأ المعارضة. ليس تكذيبًا للصحابي وإنما توثيقًا للسنة النبوية، أخرج مسلم في صحيحه عن نافع قال: قيل لابن عُمَرَ: إنَّ أبا هريرةَ يقولُ: سَمِعتُ رسول الله (ﷺ) يقول: "مَنْ تَبِعَ جنازةً فله قيراطٌ من الأجر" فقال ابن عمر: أكثَرَ علينا أبو هريرةَ، فبعث إلى عائشة فسألها فصدَّقت أبا هُريرة، فقال

(١) الترمذى: الجامع: (أبواب الفرائض: باب ما جاء في ميراث الجدة، رقم ٢١٠٠).

(٢) مسلم: الصحيح: (كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات: باب دية الجنين، رقم ٤٣٩٧).

ابنُ عُمَرَ: لقد فرَّطنا في قراريط كثيرةٍ"[1].

وغير هؤلاء كثير من الصحابة رضي الله عنهم استخدموا وسيلة المقارنة والمعارضة للإسناد، وصولاً لصحته.

٢) طلب توثيق الرواية وبخاصة عند الحاجة.

كان من حرص الصحابة رضي الله عنهم على السنة النبوية طلب توثيق الرواية وبخاصة عند الحاجة وذلك طلبًا لصحة السند.

وكان هذا التوثيق يأخذ أشكالاً متنوعة كذكر عدد مرات سماعه للحديث من النبي (ﷺ)، أو ذكر تاريخ الحديث، أو وصف حالة النبي (ﷺ) عند إلقاء الحديث، والمكان الذي كان فيه، والظروف المصاحبة لذلك، أو وصف قربة من النبي (ﷺ) عند إلقاء الحديث، أو التأكد بسماع الأذن وبصر العين، أو الحلف على سماع الحديث من النبي (ﷺ) أو نحو ذلك.[2]

ومن النماذج التي تدل على هذا.

أ- بيان عدد مرات سماع الحديث من النبي (ﷺ).

أخرج الترمذي في جامعه عن أبي غالب قال: "رأي أبو أمامةَ رُءُوسًا منصوبةً على دَرَجِ مسجد دمشق، فقال أبو أمامة: كلاَبُ النَّار شرٌّ قتلى تحتَ أديم السماء خير قتلى من قتلوه، ثم قرأ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ إلى آخر الآية. قُلتُ لأبي أُمامةَ: أنت سمعتَهُ من رسول الله (ﷺ)؟ قَالَ: لو لم أسمعه إلا مرةً أو مرَّتين أو ثلاثًا أو أربعًا حتى عَدَّ سبعًا ما حدَّثتكموه. قال أبو عيسى: هذا حديث حسنٌ"[3]

---

(١) مسلم: الصحيح: (كتاب الجنائز: باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم ٢١٩٤).

(٢) عبد الرحمن البر: مناهج وآداب الصحابة، ص ١٩٠.

(٣) الترمذى: الجامع: (أبواب تفسير القرآن: باب ومن سورة آل عمران: رقم ٣٠٠٠).

ب- الحلف على سماع الحديث من النبي ((ﷺ)).

فعن أسماءَ بنت الحكم الفزاريِّ قالت: سمعتُ عليًا رضي الله عنهيقول: كنت رجلاً إذا سمعت من رسول الله (ﷺ) حديثًا نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني أحدٌ من أصحابه استحلفتُهُ فإذا حلف لي صدقتهُ. قال: وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر أنه قال: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "**ما من عبد يذنب ذنبًا فيحسن الطهور، ثم يقوم فيصلي ركعتين، ثم يستغفر الله إلا غفر الله له**" ثم قرأ هذه الآية: ﴿**والَّذينَ إذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ**﴾ إلى آخر الآية من [آل عمران: ١٥٣]". (١)

ج- التأكد بسماع الأذن وبصر العين من رسول الله ((ﷺ)).

أخرج مسلم في صحيحه عن عُبادة بن الوليد بن عُبادة بن الصامت قال: خرجتُ أنا وأبي نطلب العِلمَ في هذا الحي من الأنصار، قبل أن يَهلِكوا، فكان أوَّل من لقينا أبا اليسرِ صاحبَ رسول الله (ﷺ) ومعه علام له، معه ضمامة من صُحفٍ فَأَشْهَدُ بَصَرُ عيني هاتين ووضع إصبعيه على عينيه وسمع أذني هاتين، ووعاه قلبي هذا وأشار إلى مناط قلبه، رسول الله (ﷺ) وهو يقول: "**من انظر معسرًا أو وضع عنه أظله الله في ظله**". (٢)

د- وصف القرب من النبي ((ﷺ)) عند سماع الحديث.

أخرج مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك، عن معاذ بن جبل قال: كنتُ ردف النبي (ﷺ)، ليس بيني وبينه إلاَّ مُؤخرةُ الرَّحلِ ثم قال: "**يا معاذُ بن جبل**" قلت لبيك يا رسول الله! وسعديك. قال: "**هل تدري ما حقُّ الله عز**

---

(١) أبو داود: السنن: (كتاب الصلاة: باب في الاستغفار، رقم ١٥٢١).

- ابن ماجة: السنن: (أبواب الأذان والسنة فيها: باب ما جاء في أن الصلاة كفارة، رقم ١٣٩٥).

(٢) مسلم: الصحيح: (كتاب الزهد والرقائق: باب حديث جبريل الطويل وقصة أبي اليسر، رقم ٧٥١٢).

وجل على العباد؟" قال قلتُ: الله ورسولُهُ أعلم. قال: "فإنّ حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا" ثم سار ساعة، ثُمَّ قال: "يا مُعاذُ بن جبل!" قلتُ: لبيك يا رسول الله! وسعديك. قال: "هل تدري ما حقُّ العباد على الله إذا فَعَلُوا ذلك ؟" قال قُلتُ: الله ورسولُهُ أعلمُ. قال: "أنْ لا يُعذِّبهم". (١)

هـ - وصف الحالة والهيئة التي كانت عليها النبي (ﷺ).

اخرج مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك قال: "رأيت رسول الله (ﷺ)، والحلاق يحلقُهُ، وأطاف به أصحابُهُ فما يريدون أن تَقَعَ شعرةُ إلا في يد رجُل". (٢)

وهكذا تعددت أساليب توثيق الرواية عند الصحابة، وأخذت أشكالاً متنوعة، وذلك بغية الوصول إلى صحة السند وليس تكذيبًا لبعضهم، وإنما توثيقًا للسنة النبوية الشريفة.

٣) طلب إعادة الحديث مع الفاصل الزمني.

ومن الوسائل التي استخدمها الصحابة رضي الله عنهم لتوثيق الإسناد، طلب إعادة الحديث مع وجود فاصل زمني، وذلك وصولاً لصحة الإسناد.

أخرج البخاري في صحيحه عن عروة قال: "حجَّ علينا عبد الله بن عمرو فسمعتُهُ يقول: سمعتُ النبيَّ (ﷺ) يقول: إنَّ الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموهُ انتزاعًا، ولكن ينتزعُهُ منهم مع قبض العلماء بعلمهم فيبقي ناسٌ جُهَّالٌ يُستفتون فيفتون برأيهم، فَيُضلُّون ويَضلُّون". فحدَّثتُ به عائشةَ زوج النبي (ﷺ)، ثم إن عبد الله بن عمرو حج بَعْدُ، فقالت: يا ابن أختي، انطلق

(١) مسلم: الصحيح: (كتاب الإيمان: باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، رقم ١٤٣).

(٢) مسلم: الصحيح: (كتاب الفضائل: باب قربة صلى الله عليه وسلم من الناس وتبركهم به وتواضعه لهم، رقم ٦٠٤٢).

إلى عبد الله فاستثبت لي منهُ الَّذي حدثتني عنه فجئته فسألته فحدثني به كنحو ما حدثني فأتيتُ عائشة فأخبرتها فعجبت، فقالت: والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو.[1]

فقد استخدمت أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها وسيلة مهمة وعظيمة لتوثيق الإسناد إلا وهي طلب إعادة الحديث من راويه عبد الله بن عمرو، بعد فاصل زمني.

٤) تمحيص الرواة.

كان من حرص الصحابة رضي الله عنهم على السنة النبوية الاهتمام بالإسناد، فأدركوا أنه لابد من حدوث محاولات من بعض ضعاف الإيمان ممن دخلوا في الإسلام حديثًا، وأيضًا من المنافقين ممن وضعوا بعض النصوص، وادعوا نسبتها إلى الرسول (ﷺ) أو إلى بعض أصحابه رضى الله عنهم، لذلك اهتم الصحابة بتوثيق الإسناد، ومن ذلك عدم الأخذ إلا عن ثقة، وبخاصة بعد حدوث الفتنة الكبرى بعد مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، وظهور بوادر الوضع في الحديث.

أخرج مسلم في صحيحه عن ابن أبي الزِّناد، عن أبيه قال: أدركت بالمدينة مائة كُلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يُقال: ليس من أهله.[2]

وأخرج مسلم في صحيحه عن ابن عبَّاس قال: إنما كُنَّا نحفظ الحديث،

---

(١) البخاري: الصحيح: (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، رقم ٧٣٠٧).

(٢) مسلم: الصحيح: (المقدمة: باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، رقم ٣٠).

والحديث يُحفظ عن رسول الله (ﷺ)، فأمَّا إذ ركبتم كُلَّ صعب وذلول، فهيهات.[1]

لذلك حرص الصحابة رضي الله عنهم على تمحيص الرواة حتى يكون الأخذ من الضابطين، والترك من غيرهم ممن لا يضبطون أحاديثهم فيخطئون في النقل.

٥) الرجوع إلى المصدر الأول.

ومن الوسائل التي استخدمها الصحابة رضي الله عنهم في توثيق الإسناد وصولاً إلى صحته، الرجوع إلى المصدر الأول، وهو الرسول (ﷺ)، وذلك في حياته (ﷺ).

أخرج مسلم في صحيحه: " وقدم عليٌّ من اليمن ببدن النبي (ﷺ)، فوجد فاطمة رضى الله عنها ممَّن حلَّ، ولبست ثيابًا صبيغًا، واكتحلتْ فأنكر ذلك عليها، فقالت: إن أبي أمرني بهذا، قال: فكان عليٌّ يقول بالعراق. فذهبتُ إلى رسول الله (ﷺ) محرشًا على فاطمة، للَّذي صنعت، مستفتيًا لرسول الله (ﷺ) فيما ذكرتْ عنهُ، فأخبرتُهُ أني أنكرتُ ذلك عليها، فقال: "صدقت صدقت "[2]

وهذا دليل واضح ظاهر جلى على أن بداية الإسناد كانت في حياة النبي (ﷺ)، وأن توثيق السنة النبوية إنما بدأ من عهد الرسول (ﷺ).

٦) التأكد والتثبت في الأداء.

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتأكدون ويتثبتون عند أدائهم للحديث وذلك خوفًا من الوقوع في شبهة الكذب على رسول الله (ﷺ) وخوفًا

(١) مسلم: الصحيح: (المقدمة: باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، رقم ٢٠).

(٢) مسلم: الصحيح: (كتاب الحج: باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ٢٩٥٠).

من الخ

ولذلك فإن أبا هريرة رضي الله عنه كان يبدأ مجلس التحديث بذكر حديث التحذير من الكذب، وفي ذلك إشارة وبيانًا إلى أنه يثبت فيما يرويه، لئلا يعرِّض نفسه للعذاب.

أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (ﷺ) "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار".[1]

وقد كان بعض الصحابة رضي الله عنهم تأخذه رعدة عند رواية حديث رسول الله (ﷺ) خوفًا من أن يكون الوهم أو الخطأ قد دخل عليه.

روي عن ابن سيرين أن ابن مسعود كان إذا حدَّث عن رسول الله (ﷺ) في الأيام تزبد وجهه وقال: هكذا أو نحوه هكذا أو نحوه.[2]

٧) الرجوع إلى مصدر غائب.

ومن وسائل توثيق الصحابة رضي الله عنهم للإسناد الرجوع إلى مصدر غائب.

أخرج مسلم في صحيحه عن طاوُس قال: كُنْتُ مع ابن عباس، إذ قال زيد بن ثابت: تُفْتي أن تصدُرَ الحائضُ قبل أن يكون آخرُ عهدها بالبيت ؟ فقال له ابن عباس: إما لا! فسل فلانة الأنصارية؟ هل أمرها بذلك رسول (ﷺ)؟ قال: فرجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس يضحكُ، وهو يقول: ما أراك إلاَّ قد صدقت".[3]

---

(١) مسلم: الصحيح: (المقدمة: باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم ٤).

(٢) الدارمي: السنن: (المقدمة: باب من هاب الفتيا مخافة السقط، رقم ٢٧٦).

(٣) مسلم: الصحيح: (كتاب الحج: باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض، رقم ٣٢٢١).

فقد رجع زيد بن ثابت رضي الله عنه إلى المصدر الغائب وهو المرأة الأنصارية ليوثق الرواية.

٨) الإقرار.

ومن الوسائل التي استخدمها الصحابة رضي الله عنهم في توثيق الإسناد، طلب الإقرار من الراوي، ومن نماذج ذلك.

أخرج مسلم في صحيحه عن سماك عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "إنَّ بين يدي الساعة كذابين". قال فقلت له: أنت سمعت هذا من رسول الله (ﷺ)؟ قال: نعم.[1]

فقد طلب سماك من جابر بن سمرة رضي الله عنه الإقرار على الرواية بأنه سمعها من رسول الله (ﷺ).

٩) المواجهة.

كما استخدم الصحابة رضي الله عنهم لتوثيق الإسناد وسيلة مهمة لا تقل أهمية عن غيرها من الوسائل الأخرى، وهي المواجهة.

فقد أخرج مسلم في صحيحه عن نافع، أنَّ ابن عُمَرَ قال له رجل من بني ليث: إن أبا سعيد الخدري يأثر هذا عن رسول الله (ﷺ)، فذهب عبد الله ونافع معه حتى دخل على أبي سعيد الخدري فقال: إن هذا أخبرني أنك تخبر أن رسول الله (ﷺ) نهى عن بيع الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، وعن بيع الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل. فأشار أبو سعيد بإصبعية إلى عينيه فقال: أبصرت عيناي وسمعت أذناي رسول الله (ﷺ) يقول: "**لا تبيعوا الذهب بالذهب، ولا تبيعوا الورق بالورق، إلا مثلا بمثل، ولا تشفوا بعضه على بعض، ولا تبيعوا شيئًا غائبًا منه بناجز، إلا يدًا بيد**".[2]

---

(١) مسلم: الصحيح: (كتاب الفتن وأشراط الساعة: باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمني أن يكون مكان الميت، رقم ٧٣٤٠).

(٢) مسلم: الصحيح: (كتاب المساقاة والمزارعة: باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، رقم ٤٠٥٥).

وبذلك وثق ابن عمر الرواية بالمواجهة حتى يتأكد من صحة الإسناد.

١٠) الرحلة في طلب الحديث.

ومن أهم الوسائل التي استخدمها الصحابة رضي الله عنهم لتوثيق الإسناد، رحلة بعضهم من بلد إلى بلد آخر يتجهم المشاق لتوثيق إسناد الحديث.

فلم يعرف التاريخ أمة حافظت على سنة نبيها مثل الأمة الإسلامية، وقد ضرب الصحابة رضي الله عنهم أروع الأمثال في قطع الفيافي الواسعة على ظهور الإبل، أو مشيًا على الأقدام بغية استماع حديث ممن يحفظه أو من أعلى مصدر حي له.

روي عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب يحدث عن جابر بن عبد الله قال: بلغني حديث عن رجل من أصحاب رسول الله (ﷺ)، فابتعت بعيرًا فشددت عليه رحلي ثم سرت إليه شهرًا حتى قدمت الشام فإذا عبد الله ابن أنيس الأنصاري فأتيت منزله وأرسلت إليه أن جابرًا على الباب، فرجع إلى الرسول فقال: جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم، فخرج إلى فاعتنقته واعتنقني، قال: قلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله (ﷺ) في المظالم لم أسمعه أنا منه، قال: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "يحشر الله تبارك وتعالى العباد أو قال الناس شك همام، وأومأ بيده إلى الشام حفاة عراة غرلا بهما"، قال: قلنا: ما بهما؟ قال " ليس معهم شيء، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد ويسمعه من قرب: أن الملك الديان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى اللطمة. ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى اللطمة". قال: قلنا له: كيف وإنما نأتي الله عز وجل حفاة عراة غرلا قال: "بالحسنات والسيئات".[1]

(١) الخطيب البغدادي: الرحلة في طلب الحديث، ص١١٠، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٧٥م.

وروي عن ابن جريج قال سمعت أبا سعد الأعمي يحدث عطاء بن أبي رباح قال: أن أبا أيوب رحل إلى عقبة بن عامر، فلما قدم مصر وأخبروا عقبة فخرج إليه قال: حدثنا ما سمعته من رسول الله (ﷺ) في ستر المسلم، لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك قال: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "**من ستر مسلمًا على خزية ستره الله يوم القيامة**" فأتي أبو أيوب راحلته فركبها وانصرف إلى المدينة وما حل رحله.[1]

وبذلك يتبين أن رحلة الصحابة رضي الله عنهم من بلد إلى بلد كان من أجل العلو في الإسناد.

*** لماذا اهتم الصحابة (رضي الله عنهم) بالإسناد؟**

لقد أدرك الصحابة رضي الله عنهم أهمية الإسناد للحديث النبوي، وخاصة بعد وقوع الفتنة في نهاية خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنهوذلك لعدة أسباب منها:

١- فهمَ الصحابة رضي الله عنهم أن الإسناد للحديث النبوي مثل النسب للإنسان، فكان من الضروري الاهتمام به.

٢- جعل الصحابة رضي الله عنهم الاهتمام بالإسناد قربة إلى الله تعالى لأن في إهماله إسقاطًا للحديث بالكلية.

٣- علم الصحابة أن الإسناد ضرورة لسلامة النص، ولولاه لقال كل إنسان ما شاء.

٤- أدرك الصحابة أن الإسناد مثل المقياس الذي يظهر المعدن الحسن الطيب الثمين من المعدن الخبيث، فهو يكشف أهل الأهواء والبدع من أهل الصلاح والورع.

٥- تبين للصحابة رضي الله عنهم أن الإسناد ضرورة لبقاء الإسلام، وأنه

---

(١) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، ج١، ص١١٢.

- الخطيب البغدادي الرحلة في طلب الحديث ص ١١٨

مما اختصت به الأمة الإسلامية وميزتها عن غيرها من الأمم السابقة.

*** نتائج وفوائد**

يتضح من خلال ما سبق عدة نتائج أوجزها كما يلي:

٢ـ لقد ألهم الله سبحانه وتعالى الصحابة رضي الله عنهم وسائل كثيرة ومتعددة لتوثيق السنة النبوية متنًا وسندًا وهذه الوسائل قطعت الطريق على كل حاقد يريد التشكيك في السنة النبوية.

٣ـ لقد لاقت السنة النبوية الاهتمام والرعاية من الصحابة رضي الله عنهم، ما لم يحدث مع الأنبياء والرسل السابقين من اتباعهم.

٤ـ في استخدام الصحابة رضي الله عنهم لهذا الكم الكبير من الوسائل لتوثيق السنة النبوية متنًا ودليل جليّ على أن الله تعالى تكفل بحفظها كما تكفل بحفظ القرآن الكريم.

كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فقد قرر العلماء أن القرآن ذكر، وأن السنة ذكر.